

أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر - دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/2014-

The impact of fluctuations in the dinar exchange rate on the balance of payments in Algeria during the period 2000-2014

د. عبد الوحيد صرامة

أ. بعلول نوفل

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي الجزائر

تاريخ الاستلام: 2016/09/30

تاريخ قبول النشر: 2017/02/05

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بإحدى أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في تحليل انعكاس تقلبات سعر الصرف على هيكل ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2000-2014، خصوصا في ظل الاختلالات التي يشهدها هذا الأخير في السنوات الأخيرة، وقد توصلت الدراسة إلى نموذج قياسي يثبت أن سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي لا يؤثر على ميزان المدفوعات الجزائري، وأن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية ليس لها أي تأثير على تحسين وضعية الميزان الكلي خلال فترة الدراسة. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، كما دل اختبار السببية لـ غرانجر على عدم وجود أي اتجاه للسببية من سعر الصرف إلى رصيد ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية:

سعر صرف ، تخفيض قيمة الدينار، ميزان المدفوعات، نموذج قياسي، سببية غرانجر.

Abstract :

This paper aims to analyze the effect of exchange rate fluctuations on the balance of payments of Algeria during the period 2000-2014.

the applied results indicated through the econometric model to prove that the exchange rate does not affect the Algerian balance of payments, And the policy of devaluation of the currency have no impact on improving the status of the overall balance during the study period.

The study concluded that there was an inverse relationship between the exchange rate and the balance of payments, and Granger's causality test showed that there was no causation trend from the exchange rate to the balance of payments .

Key words: Exchange rate, Devaluation, Balance of payments, Econometric model, Causality test.

مقدمة:

يحتل سعر صرف العملة حيزاً كبيراً في الدراسات الاقتصادية والفكر الاقتصادي. وتأتي أهمية ذلك من خلال الآثار التي يتركها تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة. فغالباً ما يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية لدولة ما إلى ارتفاع الأسعار لسلعها، الأمر الذي قد يترتب عليه انخفاض صادراتها إلى الأسواق الخارجية. وبالمقابل يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية لتلك الدولة إلى انخفاض نسبي في أسعار السلع المستوردة إليها، وبالتالي زيادة الطلب المحلي عليها، الأمر الذي ينعكس على شكل عجز في ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها، وقد يترتب على ذلك تدابير لتصحيح الخلل في ميزان مدفوعاتها.

فقد عملت الاختلالات في موازين المدفوعات بصفة عامة والموازن التجارية بصفة خاصة للدول الصناعية والنامية خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين، على تجديد البحث في جدوى استخدام سعر الصرف كأداة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات. وأصبحت تحل محل الوسائل التقليدية المتمثلة في فرض القيود الكمية والجمركية على المستوردات وإتباع السياسات التجارية لتحفيز الصادرات. وتعد سياسة تخفيض العملة إحدى النصائح التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول التي تعاني من اختلال في صافي ميزان مدفوعاتها.

وبناء على ما تقدم نقوم بطرح التساؤل التالي : ما مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2014 ؟

فرضيات الدراسة:

1. هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدل سعر الصرف و رصيد ميزان المدفوعات.
2. يؤدي تخفيض سعر الدينار الجزائري في المدى الطويل إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

تقسيمات الدراسة :

- الإطار النظري لسعر الصرف وميزان المدفوعات
- دراسة تحليلية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات-حالة الجزائر- خلال الفترة 2000-2014

- الجانب القياسي للدراسة خلال الفترة 2000-2014

المحور الأول: دراسة نظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات

1. تعريف سعر الصرف واهم وظائفه

أولاً: مفهوم سعر الصرف: يمكن تعريف سعرا لصرف بأنه " عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى¹ ، كما يعرف بأنه " ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة فيشكل وحدات من العملة الوطنية ، غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية فيشكل وحدات من عملة أجنبية معينة² . يعمل سعر الصرف كأداة ربط للاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي أي ربط السعر المحلي بالأسعار العالمية.

❖ **التعريف الإجرائي للدراسة** يعرف سعر صرف الدولار بأنه ثمن الوحدة الواحدة من الدولار مقابل الدينار الجزائري.

ثانياً: وظائف سعر الصرف: يقوم سعر الصرف بوظائف عدة نوجزها على النحو الآتي³:

1. **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية. وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والعالمية.
2. **وظيفة تطويرية:** وهذا عن طريق تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال تشجيع الصادرات. ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعانة بالاستيراد التي تكون أسعارها اقل من

الأسعار المحلية وبالتالي فان سعر الصرف يؤثر على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

3. **وظيفة توزيعية:** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية. حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين الدول وبالتالي فان عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة (التغير في سعر الصرف) ستؤثر على حجم الاحتياطي الموجود لدى البنك المركزي لدول أخرى.

ثالثاً: النظريات المفسرة لسعر الصرف

حاولت العديد من النظريات الاقتصادية إيجاد تفسير لكيفية تحديد سعر الصرف بين الدول بالاستناد إلى المتغيرات الاقتصادية، وفيما يلي أهم النظريات :

أ. **نظرية تعادل القوة الشرائية (معدل التضخم):** تقوم هذه النظرية على أن قيمة تكافؤ القوة الشرائية بين عمليتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، وترى هذه النظرية ان التغير في سعر الصرف إنما يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العملتين في داخل كل دولة ويعتبر مفهوم تعادل القوة الشرائية أساساً هاماً عند دراسة وتوقع تحركات معدل الصرف، وان كانت جذور نظرية تعادل القوة الشرائية تعود إلى القرن السادس عشر، فان صياغة هذه النظرية بصورتها (المطلقة-النسبية) يرجع إلى الاقتصادي السويدي "*Gustav Cassel*" في بدايات العشرينات من القرن العشرين⁴.

ب. **نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم):** وفق هذه النظرية فان قيام المستثمر بتوظيف أموال في الدولة بالعملة الأجنبية يتضمن خطر تغير سعر الصرف ، إذ انه لن يحصل على مردودية مرتفعة في الخارج عنها في السوق المحلية سواء كان توظيف أمواله بالعملة المحلية أو الأجنبية. لان الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآتي وسعر الصرف الأجل في نفس الوقت مادام هناك فرصة للاستفادة من المراجعة، فهذه الطريقة تعتبر مهمة تفيد في متابعة الاتجاهات التي تأخذها أسعار الصرف بناء على معطيات محدودة⁵.

ج. **النظرية الكمية:** تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات بقية العوامل كسرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما يؤدي إلى

ضعف التنافس مقابل سلع الدول المنافسة، مما يشجع على الاستيراد وتخفيض الصادرات وهذا ما يقابله ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية، بغية تسوية المدفوعات الدولية للمتعاملين المحليين، وانخفاض الطلب على العملة المحلية وزيادة عرضها، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية للارتفاع⁶.

د. **نظرية الأرصدة (نظرية الرصيد الجاري لميزان المدفوعات):** تقوم هذه النظريات على أساس إن سعر الصرف لعملة دولة ما وخاصة التي تتبع نظام صرف مرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات فإذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزاً، هذا يدل على زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه انخفاضاً في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان مدفوعاتها فائضاً. ويستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع مارك خلال الحرب العالمية الأولى، بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وارتفاعها فإن العملة الألمانية لم تتغير ولم تعرف قيمتها الخارجية انخفاضاً، وسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات⁷.

هـ. **نظرية كفاءة السوق:** قدم الاقتصادي **Eujéne Fama** مفهوم السوق الكفاءة في بداية السبعينات، فالسوق الكفاءة أو الفعالة هي تلك السوق التي تعكس فيها الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الأجل فالسوق الكفاءة تتميز بان تكاليف المعاملات ضعيفة، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية⁸.

فحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم، كما تفيد نظرية كفاءة السوق أن سعر الصرف الأجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف.

2. ميزان المدفوعات والاختلال الاقتصادي على مستواه أولاً: تعريف ميزان المدفوعات:

يعرف الصندوق النقد الدولي (**International Monetary Fund**) ميزان المدفوعات على أنه: "سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية

معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات او قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة او مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق، وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم".

إذن، ميزان المدفوعات لدولة ما هو عبارة عن بيان إحصائي شامل يلخص وبطريقة منهجية كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة المعنية، والمقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويقوم بانجاز هذه الوثيقة البنك المركزي لحساب الحكومة⁹. تنقسم المعاملات إلى قسمين : معاملات تؤدي إلى زيادة في التدفقات الداخلة وتسجل في الجانب الدائن، وأخرى ناتجة عن تدفقات خارجة وتسجل في الجانب المدين من الميزان الكلي¹⁰.

ثانيا: مفهوم الاختلال وصوره على مستوى ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للوضع الاقتصادية للدولة في دائرة العلاقات الدولية، مع ضرورة توازن جانبيه في آخر فتراته لكن هذا التوازن لا يبين الأهمية الحقيقية لميزان المدفوعات وبالتالي سوف نتطرق إلى مفهوم الاختلال الاقتصادي على مستوى الميزان.

1) مفهوم الاختلال: تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خصوصا في الدول النامية، وعند قولنا هناك اختلال في ميزان مدفوعاتها معناه حالة اللاتوازن بين حقوق الدولة التي تترتب عن الدول الأخرى ومطلوباتها لتلك الدولة، ويقصد باختلال التوازن حالتها الفائض والعجز في ميزان المدفوعات، والمقصود بذلك هو رصيد موجب أو سالب لعدد معين من بنود ميزان المدفوعات، فيجب دراسة كل عناصره بدقة من أجل معرفة مكن الخلل ومحاولة معالجته مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه¹¹.

2) صور الاختلال:

أ) **الاختلال في صورة العجز:** معناه الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها، فقد تتخفف الصادرات من السلع والخدمات عن وارداتها منها وبالتالي يكون هناك عجزا في الميزان التجاري بقيمة الفرق بين الصادرات الواردات ويتم تغطية هذا الفرق بتحويلات نقدية من الخارج بنفس قيمة العجز في الميزان التجاري. كما

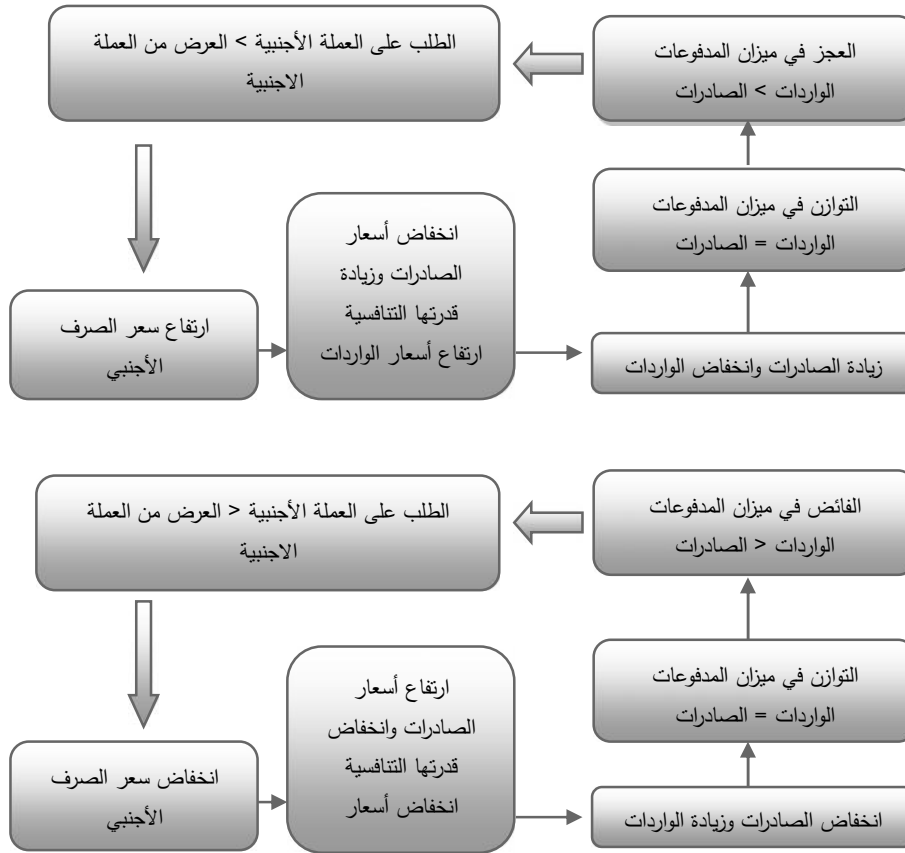
يدل على عدم مقدرة الدولة تسديد قيمة صادراتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي وما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر¹².

لأ **الاختلال في صورة الفائض:** وفي هذه الحالة يكون رصيده موجب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات، وفي هذه الحالة الجانب الدائن يزيد من الجانب المدين، غير أن حالة الفائض في الميزان دليل على عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات العامة في تحقيق التوازن الخارجي¹³، وتكمل المشكلة بالميزان في هذه الحالة في ضرورة تخلي الدولة عن استخدام جزء من مواردها الحقيقية المستخدمة في الإنتاج بالإضافة إلى وجود أموال معطلة بلا استثمار وفي المقابل تتراكم الأرصدة النقدية ما يسبب بدوره تضخم وارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، إلا أن حالة الفائض تعد أقل خطورة من حالة العجز في الميزان. كما يمكن للدولة التخلص من حالة الفائض من خلال منح القروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار¹⁴.

3. **العلاقة النظرية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات:** من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقاً لما يعرف بالتوازن السوقي حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية، حيث يمثل العجز فائض عرض من العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها **Depreciation** ويعطى بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية التي تصبح أرخص نسبياً فيشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات، ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز. وبالمثل في حالة الفائض الذي يمثل فائض طلب على العملة الوطنية. حيث يفترض استمرار ارتفاع القيمة الخارجية

للعملة الوطنية **Appreciation** الذي يعطى ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، حتى يختفي الفائض ويستعيد الميزان توازنه ويمكن توضيح هذه الآلية بالرجوع إلى الرسم التوضيحي التالي¹⁵:

شكل رقم (01): يوضح العلاقة النظرية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات



المصدر: ميراندا زغلول، نفس المرجع، ص 138.

المحور الثاني: الدراسة التحليلية للعلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات - حالة الجزائر -

أولاً: تحليل تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000 - 2014)

1. تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014): سعر الصرف، بقي إحدى اهتمامات الحكومة الجزائرية

الكبرى لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة، وسنحاول التعرف على تطور هذا المتغير خلال الفترة (2000-2014) حيث يبين الجدول أدناه وبناء على المنحنى أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي عرف عدة تطورات نوجزها فيما يلي:

جدول رقم (01) : تطور كل من أسعار البترول واحتياطات الصرف الأجنبي وسعر صرف الدينار مقابل الدولار

الأمريكي في الجزائر للفترة (2000 - 2014)

السنة	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
DA/\$	69.29	72.28	73.28	72.06	77.39	79.68	77.22	75.26
احتياطي الصرف الأجنبي/مليار دولار	110.8	77.78	56.18	43.11	32.94	23.11	17.96	11.90
أسعار البترول\$/برميل	74.95	65.85	54.66	38.66	28.96	25.24	24.85	28.50
السنة	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
DA/\$	80.58	79.37	77.54	72.94	74.39	72.65	64.58	
احتياطي الصرف الأجنبي/مليار دولار		194.0	190.6	182.22	162.2	148.91	143.1	
أسعار البترول\$/برميل	100.7	109.5	111.0	112.94	80.15	62.25	99.97	
	1	5	4					

المصادر: - تقارير ونشرات الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنتي 2011 و2015 لصندوق النقد العربي (سعر الصرف)

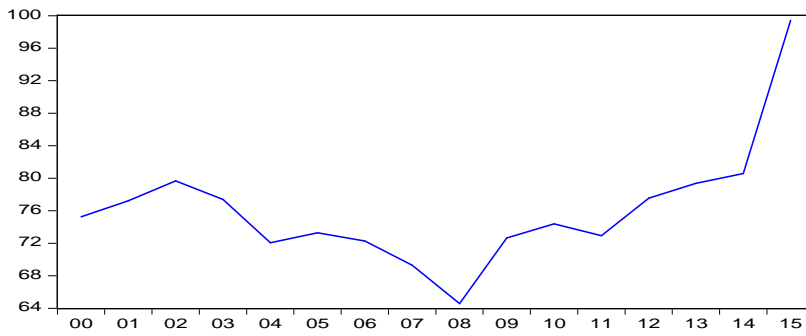
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2014/chapitre4_2014.pdf

والمنحنى البياني الموالي يبين تطورات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2014)

منحنى رقم (01): تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (2000-2014)

X



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01)

يلاحظ من المنحنى البياني، تراوح سعر الدينار مقابل الدولار خلال 2002 و 2003 وسنة 2004 على التوالي 79.68 و 77.36 و 72.06 . إلا أن تأثيرات تدهور الدينار مقابل الدولار الأمريكي كانت محدودة بفضل التسيير المحكم لاحتياطات الصرف حيث سمحت التطورات الايجابية والمتواصلة لأسعار النفط خلال سنة 2004 ببلوغه 36 دولار للبرميل بعد ما كان متوسط السعر في السنة السابقة 28.02 دولار/برميل بتعزيز وضعية ميزان المدفوعات ومنه احتياطات الصرف التي بلغت 43.1 مليار دولار في آخر العام أي بزيادة تقدر 30.9 بالمائة عن تلك التي تحققت في سنة 2003 ، وهي بذلك تشكل ضمانا لتسيير سعر صرف الدينار الذي يتماشى مع الهدف المتمثل في تنافسية الاقتصاد الجزائري وتوازن المدفوعات الخارجية

يوضح لنا الجدول رقم (01) المبين أعلاه، تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2014)، حيث نلاحظ من خلاله أن انخفاض قيمة الدينار الجزائري متسارعة خلال الفترة (1990-2000)، حيث انتقل من قيمة 8.96 دج/ في سنة 1990 إلى 75.26 سنة 2000 وسجل استقرار نسبي خلال الفترة (2000-2007)، وهذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في الميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة، حيث سجل أكبر نسبة ارتفاع سنة 2002 أين وصل سعر الصرف الدينار إلى 79.68 دج/ ويعد ذلك سجل تحسنا سنة 2004 حيث بلغ سعر صرف الدينار 72.06 مقابل واحد دولار، وانطلاقا من سنة 2006 ونظرا لارتفاع أسعار البترول وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار ليسجل تحسنا معتبرا إلى غاية 2008. كما سجل في نفس السنة ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل

إلى 64.58 دج/ دولار وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية، وعرف الدينار انخفاضا من جديد خلال الفترة (2010-2012) حيث سجل 78.15 دج/دولار في سنة 2012 رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال نفس الفترة، كون الفائض المسجل نتيجة لتزايد الصادرات من المحروقات والتي وصلت إلى 98% والمسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص منظمة الأوبك.

ونستنتج مما سبق أن نظام الصرف في الجزائر لا يزال في ادني مستوياته، وأن السياسة النقدية بالجزائر اعتمدت على نظام صرف ثابت خفي، رغم إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي على اعتمادها نظام صرف عائم مدار، هذا يعني أن الدينار الجزائري يتميز بظاهرة الخوف من التعويم، وأن التصريح المقدم لصندوق النقد الدولي عن اعتمادها على نظام الصرف العائم المدار راجع للضغوطات المطبقة من طرف الصندوق وذلك ابتداء من سنة 1996 في إطار ما يسمى بالتعديل الهيكلي.

ثانيا: تحليل تطور رصيد إجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 - 2014)

ذكرنا سابقا أن ميزان المدفوعات هو السجل الإجمالي الذي تدون به جميع المعاملات مع العالم الخارجي وهو ما يكرس العلاقة الوثيقة بينه وبين سعر الصرف باعتبار هذا الأخير من الآليات البالغة الأهمية في التأثير على وضعية ميزان المدفوعات وهو ما يحتم علينا معرفة التطورات التي عرفها الميزان في فترة الدراسة والتي حددت بالفترة (2000-2014).

والجدير بالذكر أن توازن ميزان المدفوعات بالجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على المداخيل التي يدرها قطاع المحروقات (حوالي 97% من إجمالي الصادرات)، وهو ما أثبتته التجربة بعد أزمة 1986 حيث سجل ميزان المدفوعات أكبر عجز له في تلك السنة نتيجة تناقص حجم الفائض في الميزان التجاري ناهيك عن العجز المسجل في حساب رأس المال.

1. تطور الميزان التجاري: يعتبر من أهم مكونات الميزان الإجمالي وهو وهو يسجل كافة البنود ذات الطابع المادي والخاصة بمجمل حركات السلع من صادرات وواردات الدولة من ونحو الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة تكون غالبا سنة.

ولا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن بقية دول العالم إلا فيما يتعلق بإظهاره للدور الاستراتيجي الذي يلعبه قطاع المحروقات في جانب الصادرات

البتروولية والتي تشكل المورد الأساسي لمداخيل الدولة، والجدول التالي يبين تطور الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (02): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الإجمالية	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل تغطية الصادرات الإجمالية للواردات %
2000	21.65	9.35	12.3	231.55
2001	19.09	9.48	9.61	201.37
2002	18.71	12.01	6.70	155.78
2003	24.47	13.32	11.14	183.70
2004	32.22	17.95	14.27	179.49
2005	46.33	19.86	26.47	233.28
2006	54.74	20.68	34.06	264.70
2007	60.59	26.35	34.24	229.94
2008	78.59	37.99	40.60	206.87
2009	45.18	37.40	7.78	120.80
2010	57.09	38.89	18.20	146.79
2011	72.88	46.92	25.96	155.32
2012	71.73	51.56	20.16	139.11
2013	64.71	54.98	9.72	117.69
2014	59.99	59.67	0.32	100.53

Source : http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (02) أن وضعية الميزان التجاري في حالة فائض بسبب التطور المستمر للصادرات الجزائرية أين قدرت في سنة 2000 بـ 21.65 مليار دولار أمريكي مقارنة مع سنوات التسعينات وبمعدل تغطية قدر بـ 231%، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط. ومن سنة 2001 إلى سنة 2003 شهدت صادرات الجزائر تذبذبا مقارنة مع سنة 2000، ومع ذلك فإن رصيد الميزان التجاري سجل فائضا على مستواه و بمعدلات تغطية محققة قدرت بـ 201% و 155% و 183%.

واستمرت وضعية الميزان التجاري طوال السنوات اللاحقة محققة فائضا وينسب متفاوتة، خاصة في سنة 2008 حيث بلغت الصادرات الإجمالية الجزائرية رقما قياسيا بلغ 78.59 مليار دولار، وذلك بسبب الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق الدولية والتي تخطت حاجز 100 دولار للبرميل الواحد.

وفي سنة 2009 نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري حقق انخفاضا وتراجع حيث بلغ 7.78 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2008 حيث سجل 40.6 مليار دولار أمريكي، وهذا التدهور الكبير راجع إلى انخفاض أسعار البترول إلى 62.25 دولار للبرميل بسبب الأزمة العالمية وتأثيرها على الطلب العالمي للنفط أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فقد بقيت تشكل نسب متواضعة تتراوح بين (1.6% و 3.2%) من الحجم الإجمالي للصادرات، وفي سنة 2010 عاد التحسن للميزان التجاري بعد تحسن أسعار النفط مع بداية تلاشي تأثيرات الأزمة العالمية.

وما يمكن قوله انه من الضروري تطوير الإنتاج من اجل ترقية الصادرات خارج المحروقات لمواجهة التزايد في حصيلة الواردات والتي هي في تزايد مستمر خاصة مع الانفتاح الاقتصادي.

أما فيما يخص الصادرات خارج قطاع المحروقات فان نسبها هامشية إذا ما تم مقارنتها بالصادرات الناتجة عن مداخل البترول حيث إنها بقيت تتراوح بين الـ 500 مليون دولار و 1 مليار دولار طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنوات 2008 و 2012 و 2014 أين سجلت مستويات 1.4 مليار دولار و 1.15 مليار دولار و 1.63 مليار دولار على التوالي وهو ما يدل على محاولة الدولة تنويع صادراتها خارج المحروقات بالموازاة مع دخولها اتفاق الشراكة الأوروبية متوسطة وسعيها منها كذلك لاستيفاء الشروط الخاصة بانضمامها لمنظمة التجارة الدولية.

وفيما يتعلق بحصيلة الواردات الجزائرية شهدت ارتفاع و تزايد مستمر في فاتورتها وبوتيرة متسارعة خلال فترة الدراسة (2000-2014)، حيث سجلت 59.67 مليار دولار في سنة 2014، حيث تضاعفت 6 مرات تقريبا مقارنة مع ما كانت عليه سنة 2000 أين سجلت 9.35 مليار دولار. وهو ما يشكل دلالة قوية على انفتاح الجزائر على السوق الدولية إضافة إلى ارتفاع مستويات الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية والمرتبطة أساسا بتغطية حجم الاستثمارات القائمة وتلبية حاجات الاستهلاك المحلي.

2. تطور حساب رأس المال:

إن السمة الأساسية لهذا الحساب في الجزائر هي العجز الدائم خصوصا في فترة التسعينات و بداية الألفية الجديدة وقد يرجع السبب إلى ذلك إلى نقص تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في مقابل التدفقات الكبيرة الخارجة من الدولة والتي تمثلت أساسا في خدمة الديون. والجدول التالي يبين تطور حساب رأس المال في الجزائر في فترة الدراسة:

جدول رقم (03): تطور رصيد حساب رأس المال الجزائري للفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد حساب رأس المال	1.36-	0.87-	0.71-	1.37-	1.87-	4.24-	-	0.99-
							11.22	
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
رصيد حساب رأس المال	2.54	3.46	3.18	2.37	0.36-	0.86-	3.55	

Source :

- http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletin_seriesrestrospectives2011.pdf, pp 87-88.(2000-2011).

- http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2014/chapitre4_2014.pdf , p 48 (2012-2013-2014).

يظهر من خلال الجدول أعلاه ان حساب رأس المال ظل يعاني من العجز طوال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 وهو ما يشكل دلالة قوية على أن الجزائر كانت دولة مستوردة لرؤوس الأموال في ظل اعتمادها على الاقتراض الخارجي لتمويل سياساتها الاقتصادية، ومن بين الأسباب الرئيسية لهذا العجز يمكن إرجاعه إلى الضغط الكبير الذي تشكله الديون الخارجية على مداخل المحروقات حيث توجه نسبة معتبرة منها إلى تسديد قيمة هذه الديون إضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الدين.

وخلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2011 بدأ رصيد حساب رأس المال يشهد تحسنا حيث قدر حجم الفائض في سنة 2008 بـ 2.54 مليار دولار، ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى ارتفاع حجم صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ازدادت في الفترة 2008-2012 وساهمت في تحقيق فوائض في حساب رأس المال والتي بلغت 3.5 مليار

دولار في سنة 2010، وهي الوضعية المستقرة التي استمرت إلى غاية سنة 2014 أين سجل هذا الحساب فائضا قدر بـ 3.55 مليار دولار. فإن هذا التغير على مستوى هيكل حساب رأس المال لم يكن بسبب الانفتاح التجاري بقدر ما كان نتيجة لظروف اقتصادية خارجية.

أما بالنسبة إلى حساب رأس المال فقد عرف عجزا متوaslًا طوال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2008 بسبب ضعف احتياطات الصرف الأجنبي واستعمال الدولة لرؤوس الأموال للوفاء بالتزاماتها الناجمة عن تسديد قيمة الديون المتركمة وهو الشيء الذي تحقق بنسبة معتبرة بدءًا من سنة 2008 وهي السنة التي بدأ فيها حساب رأس المال يسجل فائضا قدر بـ 2.54 مليار دولار تلك السنة وهي الوضعية المستقرة التي استمرت إلى غاية سنة 2014 أين سجل هذا الحساب فائضا قدر بـ 3.55 مليار دولار.

3. تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2014): والجدول التالي يبين لنا تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2014.

جدول رقم (04) : تطور رصيد ميزان المدفوعات للفترة (2000-2014)

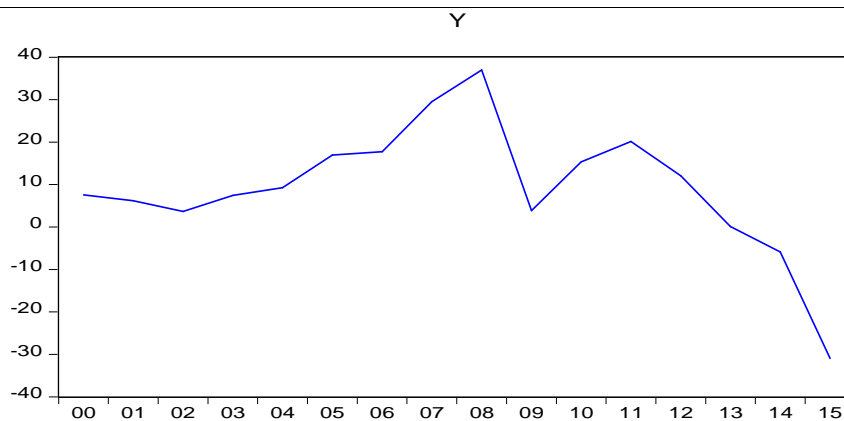
الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.9	17.7	29.5
						4	3	5
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
رصيد ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.32	20.14	12.0	0.13	-	
					5	4	5.88	

المصدر: تقارير ونشرات الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لسنتي 2011 و 2015 لصندوق النقد العربي.

والمنحنى البياني الموالي يبين تطورات رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2014).

منحنى رقم (02): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (04)

اعتمادا على كل من الجدول والمنحنى البياني نلاحظ وجود تطور مالي خارجي واضح يرجع بالأساس إلى التحسن المستمر في أسعار البترول حيث انتقل سعر البترول من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 ليبلغ الذروة سنة 2012 مسجلا سعر 109.45 دولارا للبرميل وهو الأمر الذي رفع صادرات الدولة من المحروقات من 21.06 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار البترول وهو ما يبين ان استقرار الميزان المدفوعات الجزائري يرتبط بصورة وثيقة بالوضع الاقتصادي الدولي كما انه يمتاز بحساسية شديدة لارتفاع أو انخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف.

سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائضا ابتداء من سنة 2000 قدره 7.57 مليار دولار ليستقر عند نفس المستوى في سنة 2003، ثم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008، ثم تراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3.86 مليار دولار ثم ارتفع إلى 20.14 مليار دولار سنة 2011.

نلاحظ من خلال قراءتنا للبيانات أن وضعية رصيد الميزان الكلي لم تستقر وبقيّة متذبذبة خاصة في الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2012 نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار المحروقات وتقلبات أسعار الصرف على عكس ما شهدته وضعية الميزان للفترة 2003-2008، لكن بعد سنة 2012 سجل رصيد الميزان الكلي تراجع وانخفاض هذا الفائض إلى 134 مليون دولار سنة 2013 ثم عجزا بقيمة 5.88 مليار دولار سنة 2014 وهو الشيء الذي قد يرجع إلى تناقص حجم الفائض في الحساب الجاري (الميزان التجاري) ناهيك عن وجود مؤشرات فعلية لدخول الجزائر مرحلة استنزاف احتياطات الصرف بهدف تغطية ارتفاع فاتورة

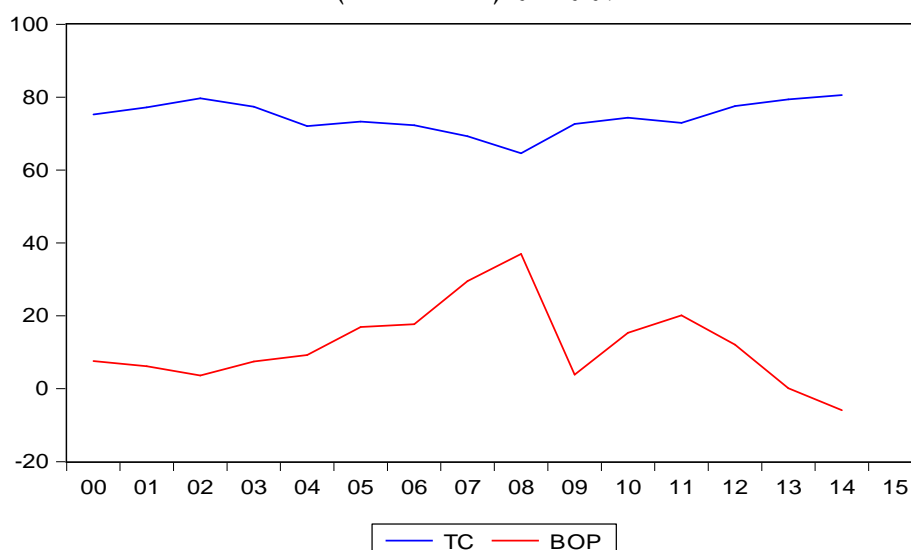
الواردات وتراجع حجم الصادرات بفعل انخفاض أسعار البترول. مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات .

ثالثا: تحليل تقلبات سعر الصرف الدينار على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (2014-2000)

يعبر الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عن مجموع أرصدة حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال والتغير في صافي الاحتياطات الرسمية وبالتالي فالرصيد الإجمالي هو حوصلة للتغيرات الحاصلة فيهما وفيما يلي سنحاول تحليل تطور رصيد الميزان الكلي انطلاقا من المنحنى البياني الآتي الذي يمثل قيم الرصيد الإجمالي وسعر الصرف للفترة المذكورة سابقا، ومعرفة واستخلاص العلاقة بين المتغيرين.

منحنى رقم (03): تمثيل بياني لتطورات كل من سعر الصرف و رصيد ميزان المدفوعات في

الجزائر للفترة (2014-2000)



المصدر : تين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1) (4).

إن المنحنى البياني أعلاه، يبين بوضوح عدم وجود علاقة بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار ورصيد ميزان المدفوعات، ففي معظم مراحل ارتفاع سعر الصرف نشاهد تذبذبا بين الصعود و النزول لرصيد ميزان المدفوعات وهذه الاختلالات الحاصلة على مستواه راجعة لتأثره بدرجة كبيرة برصيد الميزان التجاري أثناء فترة الدراسة

المحور الثالث: قياس أثر سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على ميزان المدفوعات حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

من خلال الدراسة التحليلية السابقة والتي أثبتت عدم تأثير سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على التغيرات الحاصلة على مستوى الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 ، ويمكن تدخل عوامل ومحددات أخرى تؤثر على التطورات الحاصلة على مستواه، ومن خلال هذا التحليل سوف نحاول صياغة نموذج قياسي يوضح مدى قدرة المتغير المستقل وهو سعر الصرف في تفسير متغير رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

1. التعريف بمتغيرات النموذج (صياغة النموذج)

تعد مرحلة صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج و أصعبها حيث يتم تحديد المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر على المتغيرات التابعة. وفي هذه الدراسة :

- **المتغير التابع:** والمتمثل في رصيد ميزان المدفوعات، ويرمز له بالرمز (BOP) والوحدة هي مليار دولار.
- **المتغير (المفسر) المستقل:** والمتمثل في سعر صرف الدينار مقابل الدولار، ويرمز له بالرمز (TC) ومعبر عنه بالدينار الجزائري
- **مشاهدات الدراسة:** تشمل سلسلتين زمنيتين لمتغيرات الدراسة التي تغطي الفترة (2000-2014) أي 15 مشاهدة لكلا المتغيرين.

وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لتقدير النموذج وبالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية، يكون الشكل الرياضي للمعادلة على النحو التالي:

$$BOP = a + \beta(TC) + e$$

حيث أن:

BOP: رصيد ميزان المدفوعات **TC:** سعر الصرف

a: الثابت **e:** المتغير العشوائي

β: معلمة النموذج التي تحدد العلاقة بين المتغيرين

2. تقدير نموذج الدراسة باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) و اختبار الفروض:

باستعمال المعطيات المتوفرة عن المتغيرات المذكورة سابقا، سوف نقوم بتقدير النموذج المقترح (نموذج رصيد ميزان المدفوعات)

خلال فترة الدراسة وبعد إدخال البيانات في البرنامج وبالنظر إلى الملحق رقم (01)، كانت نتائج تقدير النموذج على النحو التالي:

0.780195	معامل التحديد
0.763287	معامل الارتباط
0.000013	Prob (F-statistic)
46.14337	قيمة فيشر المحسوبة F-cal
2.110880	Durbin-Watson stat
15	حجم العينة n

واعتمادا على مخرجات الملحق رقم (01) يمكن تمثيل وصياغة المعادلة الرياضية

للمنموذج كما يلي:

$$Y = 183.7531 - 2.3024 * X + e$$

تقييم وتفسير النموذج اقتصاديا و إحصائيا:

يتم اختبار معلمات النموذج من الناحية الاقتصادية لتحديد مدى مطابقتها للتوقعات المسبقة ومن الناحية الإحصائية لتحديد مدى معنويتها الإحصائية.

❖ التقييم والتفسير الاقتصادي للنموذج

بالنظر إلى إشارة (- 2.3024)، تدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (أسعار الصرف) والمتغير التابع (رصيد ميزان المدفوعات) وذلك لان المعلمة المفسرة سالبة وهذا لا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية القائلة بوجود علاقة طردية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، حيث إذا ارتفع سعر الصرف ب 1% تراجع رصيد ميزان المدفوعات ب 2.3024 %، ومنه فالنموذج مخالف للنظرية الاقتصادية، وسبب ذلك راجع لعدم التأثير الفعال والايجابي لسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على رصيد ميزان المدفوعات، أي كلما قامت السلطة النقدية للدولة بتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار سجل ميزان المدفوعات تراجعاً و عجزاً على مستواه خلال فترة الدراسة وهذا لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية.

❖ التقييم والتفسير الإحصائي للنموذج

سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية بهدف اختبار مدى الثقة الإحصائية في المقدرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار المعنوية الجزئية للمعلمات باستخدام إحصائية ستيودنت واختبار المعنوية الكلية لنموذج باستخدام إحصائية فيشر ومعامل التحديد.

❖ جودة توفيق النموذج:

عند النظر إلى معامل التحديد R^2 نجده يساوي 0.78 أي مما يدل على أن المتغير المستقل يفسر لنا حوالي 78% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، بمعنى آخر أن التغيرات في أسعار الصرف تفسر لنا حوالي 78% من التغيرات الحاصلة على مستوى أرصدة ميزان المدفوعات. و 22% تفسرها عوامل أخرى أي وجود متغيرات أخرى لم تحتسب أو لم يهتم بها في هذا النموذج.

❖ اختبار معنوية المعلمات الجزئية :

اختبار ستيودنت: (اختبار معنوية معلمات الانحدار أثر TC على BOP) عند درجة معنوية 5%

$$0 = i : H^0$$

$$0 \neq i : H^1$$

بما أن $tprob < 0.05$ و t المجدولة $t >$ المحسوبة ومنه نرفض فرضية العدم H^0 ونقبل H^1 .

وهنا نشير إلى اثر وأهمية TC في تفسير BOP .

❖ اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

اختبار فيشر: لدينا القيمة الإحصائية لاختبار فيشر 46.14337 وهي معنوية عند درجة 5% ومنه النموذج له معنوية إحصائية كلية، مما يجعلنا مبدئياً نقبل النموذج ككل.

❖ اختبار فرضيات المربعات الصغرى:

بعدها قمنا بتقدير النموذج عن طريق الانحدار الخطي البسيط قد يصادفنا أخطاء في التقدير عند استخدام النموذج المقدر لذلك لا بد من إجراء بعض الاختبارات قبل الاعتماد عليه لتنبؤ و المشاكل التي قد تواجهه.

(1) مشكلة عدم تجانس التباين (اختبار وايت)

من بين فرضيات نماذج الانحدار هو ثبات التباين لحد الخطأ، ومن أجل التحقق من هذه الفرضية، نقوم باختبار عدم تجانس التباين عن طريق اختبار WHITE ، من خلال white de Test نحصل على النموذج المبين في الملحق رقم (02)

من نتائج اختبار وايت:

لدينا $F_{\text{prob}} = 0.5030 > 0.05$ و $F_c < F_t$ وبالتالي نقبل H^0 أي ليس هناك مشكلة عدم تجانس التباين للأخطاء (ثبات تباين للأخطاء).

(2) مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (اختبار Breusch-Godfrey)

وللتأكد من عدم وجود هذه المشكلة نستعمل اختبار Breusch-Godfrey المبين في

الملحق رقم (03)

من نتائج اختبار Breusch-Godfrey

لدينا $F_{\text{prob}} = 0.2965 > 0.05$ هذا يعني ان القيمة المجدولة $F_t < F_c$ القيمة المحسوبة F_c وبالتالي نقبل فرض عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

(3) التوزيع الطبيعي للأخطاء (اختبار جارك وبيرا) المبين في الملحق رقم (04)

من نتائج اختبار جارك وبيرا

لدينا $JB_{\text{prob}} = 0.2099 > 0.05$ ومنه نقبل H^0 أي أن الأخطاء العشوائية

تتبع التوزيع الطبيعي

3. اختبار Granger للسببية بين التغير في سعر الصرف و التغير في رصيد ميزان

المدفوعات: الملحق رقم (04)

من خلال نتائج اختبار جرانجر للسببية، يمكننا قبول الفرضية الصفرية H^0 القائلة بان التغير في ميزان المدفوعات لا يؤثر في تغير سعر الصرف (لان الاحتمال الحرج = 0.63 < مستوى معنوية 5%)، وكذلك نفس الشيء بالنسبة للتغير في سعر الصرف لا يؤثر في تغير رصيد ميزان المدفوعات الجزائري عند مستوى معنوية 5%.

ومنه لا توجد علاقة سببية متبادلة بين التغير في ميزان المدفوعات والتغير في سعر الصرف، قد يفسر هذا بان التغيرات التي تحدث في معدلات سعر الصرف لا تعكس بشكل كامل ودقيق التغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

خلاصة:

تشير النتائج إلى أن تقلبات سعر الصرف الدينار ليست لها تأثير على رصيد ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وحتى سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية لم تثبت فعاليتها في تحسين وضعية الميزان الكلي. وبالتالي يمكن القول أن تغيرات رصيد ميزان المدفوعات لم تتجاوب مع تغيرات أسعار صرف الدينار مقابل الدولار، بل هناك عوامل مؤثرة أخرى لم يتم الاعتماد عليها في الدراسة على غرار أسعار البترول و احتياطات الصرف الأجنبية. واستنتجا لما سبق ليس بإمكاننا إسقاط النظرية الاقتصادية ولا الاعتماد عليها والقائلة على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الدينار ورصيد ميزان المدفوعات في تفسير و تحديد العلاقة بين المتغيرين على واقع الاقتصاد الجزائري أثناء فترة الدراسة.

اختبار الفرضيات:

- أثبتت الدراسة على عدم صحة فرضية وجود علاقة بين تغيرات أسعار صرف الدينار ورصيد ميزان المدفوعات، وعدم تأثره بها بدرجة كبيرة وإنما ترجع اختلافات رصيد ميزان المدفوعات إلى عوامل و متغيرات أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار في الدراسة.
- كذلك تم إثبات عدم صحة فرضية الثانية القائلة أن كلما تم تخفيض قيمة العملة أدى ذلك إلى تحسين رصيد الميزان، وأظهرت الدراسة عكس ذلك حسب المعطيات المتحصل عليها أي كلما تم تخفيض قيمة العملة أدى إلى زيادة العجز على مستوى ميزان المدفوعات الجزائري.

ومن بين نتائج الدراسة المتوصل إليها :

- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات إذا يعود ارتفاع مداخل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل خارجة عن نطاق سياسة تخفيض قيمة الدينار.
- لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة من خلال إتباع سياسة تخفيض العملة الوطنية في فترة الدراسة خاصة فيما يتعلق بالتوازن الخارجي .

- سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الاختلال على مستوى الميزان الكلي.
- أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول في الأسواق الدولية الى دخول الاقتصاد الوطني في أزمة حادة أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع تكاليف الصرف
- إن النموذج المتوصل إليه لا يتماشى مع الواقع الجزائري
- الفائض المشهود في ميزان المدفوعات في فترة الدراسة سببه تحسن أسعار البترول، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود كذلك العجز في ميزان المدفوعات لتراجع أسعار المحروقات.

على ضوء النتائج التي خلصنا إليها في هذه الدراسة يمكن الخروج ببعض التوصيات والاقتراحات نبرزها فيما يلي:

- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف والعمل من اجل قابلية تحويل الدينار إلى المستوى الدولي.
- يجب إتباع سياسات اقتصادية مناسبة بشكل يضمن استقرار كل من سعر الصرف ووضعية ميزان المدفوعات.
- العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية والبحث عن بدائل جديدة للبترول وتخفيف القطاعات الإنتاجية والمالية والخدمية.
- العمل على تجسيد الأهمية النسبية لحساب رأس المال في تحقيق توازن ميزان المدفوعات من خلال تهيئة الظروف المناسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر بهدف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .
- بناء اقتصاد إنتاجي بديل عن الاقتصاد الريعي البترولي، لتحسين القدرة الاستيعابية للاقتصاد وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات للتخفيف من أثر الصدمات الخارجية، وكذا تنويع مصادر العملة الصعبة.

الاحالات والمراجع

- ¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 6، الجزائر، 2007، ص 96.
- ² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 44.
- ³ عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار المجذلاوي، الأردن، 1999، ص ص. 149-150.
- ⁴ هجيرة عبد الجليل، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011/2012، ص 52.
- ⁵ محمد أمين بربري، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990/2003، مذكرة ماجستير، جامعة شلف، 2004/2005، ص 29.
- ⁶ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2009 ص 228.
- ⁷ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، ص 104.
- ⁸ دوحى سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها" دراسة حالة الجزائر"، مذكرة دكتوراه، جامعة بسكرة، تخصص تجارة دولية، 2014/2015، ص 40.
- ⁹ أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة الأولى، بيروت، 2013، ص ص 77-78.
- ¹⁰ Andrew B. Abel, Ben S. Bernanke. Dean Croushore, Macroeconomics, Seventh Edition, Pearson Education, 201, p 166.
- ¹¹ دوحى سلمى، مرجع سابق ص. 144.
- ¹² عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص ص. 403-404.
- ¹³ حسان خضر، ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 22، الكويت، 2004، ص 25.
- ¹⁴ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 402-403.
- ¹⁵ ميراندا زغلول، التجارة الدولية، بدون دار النشر، بنها، مص، 2010، ص 137.

الملاحق

الملحق رقم (01)

Dependent Variable: Y

Method: Least Squares

Date: 10/08/16 Time: 11:18

Sample (adjusted): 2000 2014

Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	183.7532	25.31354	7.259088	0.0000
X	-2.302456	0.338951	-6.792891	0.0000
R-squared	0.780195	Meandependent var		12.06520
Adjusted R-squared	0.763287	S.D. dependent var		11.16423
S.E. of regression	5.431748	Akaike info criterion		6.345965
Sumsquaredresid	383.5506	Schwarz criterion		6.440372
Log likelihood	-45.59474	Hannan-Quinn criter.		6.344959
F-statistic	46.14337	Durbin-Watson stat		2.110880
Prob(F-statistic)	0.000013			

الملحق رقم (02)

Heteroskedasticity Test: White

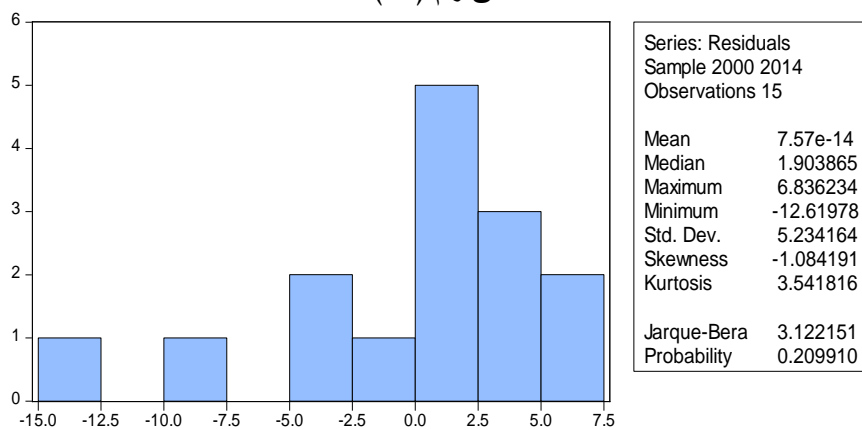
F-statistic	0.728041	Prob. F(2,12)	0.5030
Obs*R-squared	1.623150	Prob. Chi-Square(2)	0.4442
Scaled explained SS	1.549448	Prob. Chi-Square(2)	0.4608

الملحق رقم (03)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.360445	Prob. F(2,11)	0.2965
Obs*R-squared	2.974541	Prob. Chi-Square(2)	0.2260

الملحق رقم (04)



الملحق رقم (05)

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
Y does not Granger Cause X	14	0.24166	0.6327
X does not Granger Cause Y		0.59225	0.4578